وتشجيعها عملياً على تحقيقه. وقد ذكر الإمام الشهيد الصدر ان النص الذي كتبه الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى واليه على مصر محمد بن أبي بكر يوضح هذه الحقيقة، إذ يقول (عليه السلام): «واعلموا عباد الله انّ المتّقين ذَهبوا بِعاجِل الدّنيا وآجل الآخرة، فشاركوا أهل الدّنيا في دُنياهُم، ولمْ يُشاركوا أهل الدّنيا في آخرتهم; سكنُوا الدّنيا بأفضل ما سُكِنَتْ واكلوها بأفضل ما أكلت...»([95]). كما بين المرحوم الشهيد كل وسائل الإسلام الفكرية في هذا السبيل، من قبيل النصوص الكثيرة التي تؤكد قيمة العمل، والنصوص التي تشجب أسطورة تحريم بعض الثروات الحيوانية، وكذلك بيّن وسائل الإسلام من الناحية التشريعية، فرأيناه يحكم بانتزاع الأرض من صاحبها إذا عطّلها وأهمها حتى خربت، ومنع الحمى، وحرّم الكسب دون عمل، والغي الفائدة، وحرم بعض الأعمال العقيمة، كالقمار والسحر، ومنع من اكتناز النقود وهي عصب الحياة المالية، وذلك ليعيد للنقود دورها الطبيعي في خدمة القضية الاقتصادية، وحرّم اللهو الماجن، ومنع من تمركز الثروة لدى طبقة خاصة، وحرّم الإسراف والتبذير، وأوجب على المسلمين ـ كفاية ـ تعلم الصناعات والحرف، ومنح الدولة القدرة على تجميع الطاقات والاستفادة منها في مجالات القطاع العام، وأعطاها حق التخطيط العام لتنمية الإنتاج([96]). 2ـ التركيز على توجيه الإنتاج نحو الإشباع الحقيقي، وإبعاده عن الأمور الكمالية المحضة. وهذا المعنى إنّما ينطلق من النصوص العامة التي تحذر من الإسراف والتبذير، وهي نصوص تشمل الإنتاج كما تشمل الاستهلاك، فان الإسراف، إنّما هو تجاوز الحد في كل فعل يفعله الإنسان، وان كان ذلك في الإنفاق أشهر ـ كما يعبر صاحب (المفردات في غريب القرآن) ـ والتبذير، هو تضييع المال. والإنتاج الذي يتجه هذا الاتجاه مشمول بهذين المفهومين تماماً. 3ـ جعل عملية التجارة شعبة من شعب الإنتاج، والوقوف أمامها متى ما تحولت إلى مجرد احتكار، وعامل للتضخم، وخرجت عن إطارها النافع.